

Distr.: General
18 January 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

تجدر الإشارة إلى أني قد ذكرت، خلال مأدبة الغداء التي أقامها مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتزامي إيفاد بعثة إلى منطقة الساحل لتقييم مدى التهديد الناجم عن الأزمة الليبية في المنطقة، وتقييم القدرات الوطنية والإقليمية والدولية على نطاق أوسع من أجل التصدي لتلك التحديات. كما ذكرت أني عندما أتلقى تقرير البعثة سأعمل على تقديمه إلى المجلس. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أحيل التقرير الذي قدمته البعثة إليّ عندما فرغت من عملها.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة والتقرير المرفق بها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل
٧ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

أولا – مقدمة

١ – تقع ليبيا في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية، وهي تعتبر دولة عربية وأفريقية في الوقت نفسه. وعلى مر السنوات، ونتيجة لثروتها النفطية وتطوّر بنيتها التحتية، والسياسات التي تعمّد الزعيم الليبي الراحل، معمر القذافي، اتخاذها أصبحت ليبيا مصدر جذب للكثير من الفقراء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين فروا من بلدانهم إما نتيجة النزاعات أو ظروف المعيشة الصعبة وهاجروا إلى ليبيا بحثا عن حياة أفضل. وهناك آخرون جرى استيعابهم في الجيش الليبي كضباط نظاميين أو كمرتزقة، حسبما يُروى، ويُزعم أنهم مُنحوا الجنسية الليبية. ويُقال إن بعض أولئك الأفراد قد استخدمتهم أجهزة النظام الأمنية لقمع السكان بوحشية وعنف خلال الأزمة، وأصبحوا من ثم عرضة لكراهية السكان الشديدة.

٢ – وبدأت الأزمة في ليبيا في شكل مظاهرات سلمية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، ولكنها سرعان ما تحولت إلى نزاع داخلي بعد أن قمعت الحكومة احتجاجات الشوارع بعنف. وأطلق المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، عدة مبادرات دبلوماسية سعيا إلى إنهاء الأزمة سريعا. ولم تنجح تلك الجهود في منع تصعيد الأزمة، حتى وصلت بليبيا إلى حافة كارثة إنسانية كبرى، خاصة في الأجزاء الشرقية من البلد.

٣ – وعلى هذه الخلفية، اعتمد مجلس الأمن القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) اللذين أذنا بجملة أمور منها استخدام ”جميع التدابير اللازمة“ لحماية السكان المدنيين. وبعد أشهر من الاشتباكات الكثيفة، آل نظام معمر القذافي إلى نهاية عنيفة بمقتله في مدينة سرت يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٤ – وفي حين أن تأثير الأزمة قد تردد صداه في جميع أنحاء العالم، فقد تحملت البلدان المجاورة، كتشاد وتونس والجزائر ومالي ومصر وموريتانيا والنيجر، وطأة التحديات التي نجمت عن الأزمة. وخلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، كان على حكومات تلك البلدان، ولا سيما في منطقة الساحل، أن تواجه تدفق مئات الآلاف من العائدين الذين كانوا يعانون من الصدمات والفقر، وذلك فضلا عن تدفق عدد غير محدد ولا يمكن تقدير كميته من الأسلحة والذخيرة من الترسانة الليبية. ومع أن حجم السكان العائدين وتأثيرهم يختلف

من بلد إلى آخر، فإنه من الواضح أن التدفق يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالة هشة ومعقدة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، أصبحت هذه البلدان مهددة تهديدا مباشرا بحدوث أزمة وشيكة في الأمن الغذائي والتغذية يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وتؤثر عليها سلبا.

ثانيا – السياق

٥ – تجدر الإشارة إلى أنه، في ذروة الأزمة الليبية، قد أعرب كل من مفوضية حقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام لليبيا والاتحاد الأفريقي ومنظمات حقوق الإنسان وجهات أخرى عن مخاوف بشأن رعاية الأجانب ومعاملتهم، وخصوصا العمال المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ليبيا. كما تجدُر الإشارة إلى أنه، طوال الأزمة، قد تباينت آراء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بشأن كيفية حل التراع.

٦ – وقد رمى قرار الأمين العام نشر أوّل بعثة تقييم في المنطقة، بمشاركة الاتحاد الأفريقي، إلى بعث رسائل مفادها أنه ينبغي توسيع نطاق التضامن ليشمل الأشخاص الذين عانوا من الآثار السلبية للأزمة الليبية؛ وإرسال إشارة إلى المنطقة مفادها أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقف معا بجانب السكان المتضررين في منطقة الساحل وأنه، على الرغم من الخلافات السابقة، فإن طابع التحديات التي تواجه منطقة الساحل وتعقّدها يتطلبان جهودا تعاونية يضطلع بها جميع الشركاء. وقد أحدثت هذه الرسائل صدى جيدا في المنطقة، حيث رحّب جميع القادة بالبعثة ورأوا أنها تبشر بفجر جديد وأمل في اتباع نهج ذي طابع تعاوني وإقليمي لمعالجة المشاكل التي تواجه المنطقة.

ثالثا – الولاية

٧ – كلفت البعثة بجمع المعلومات عمّا يلي: (أ) تدفق العائدين العاطلين عن العمل، بمن فيهم العمال المهاجرون، والمقاتلون السابقون من ليبيا وعناصر الطوارق والتبو المسلحة، إلى تلك البلدان، وذلك فضلا عن التأثير الذي أحدثته عودتهم على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات المضيفة؛ (ب) تدفق الأسلحة إلى المنطقة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصواريخ أرض – جو والمتفجرات؛ (ج) طابع ونطاق الأنشطة الإجرامية والإرهابية في هذه البلدان والمبادرات الإقليمية الجارية لمواجهتها؛ (د) التأثير على قطاع الأمن؛ (هـ) قدرات قطاع الأمن في مجال العمليات على الصعيد الوطني؛ (و) الإصلاح القضائي؛ (ز) ضرورة بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لتكرّر حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وغيرها من القضايا الإنسانية؛ (ح) البطالة

في أوساط الشباب؛ (ط) تقييم مخاطر الكوارث. كما كُلِّفت البعثة بتقييم القدرات الوطنية في تلك المناطق وتقديم توصيات بشأن تدابير خاصة بكل بلد ومنطقة يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الأجلين القصير والطويل، لدعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الجارية وعلى نطاق أوسع جهود المجتمع الدولي في التصدي لتلك التحديات على نحو متكامل وشامل.

رابعا – التكوين

٨ – نشرت بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتقييم في منطقة الساحل في إطار التوجيه العام للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، سعيد جينيت. وقادها السيد سام باساي إيبوك، نائب مدير شعبة أفريقيا الثانية بإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وكان يساعده ممثل الاتحاد الافريقي في نجامينا، السفير كي – دولاي كورنتان. وتألفت البعثة من ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، ومكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للهجرة، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي.

٩ – وترد قائمة كاملة بجميع المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير. ومما يؤسف له أن القرار الأصلي القاضي بإشراك ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البعثة لم يتحقق، وذلك إلى حد كبير بسبب صعوبات لوجستية في الجدولة الزمنية. ومع ذلك، فقد استفادت البعثة من جلسة حوار مكثفة عقدت بقيادة الجماعة في أبوجا.

خامسا – تنظيم العمل

١٠ – اضطلعت البعثة بعملها في هيئة فريق في معظم الأحيان. ونظرا لضيق الوقت الذي كان متاحا للفريق بسبب الصعوبات اللوجستية، فقد اقتصرت المشاورات أساسا على عواصم الدول الخمس التي زارتها البعثة.

١١ – وقبل السفر إلى المنطقة، استفاد المشاركون في البعثة من إحاطة مستفيضة عن التطورات في منطقة الساحل قدمها الممثل الخاص جينيت. وفي كل عاصمة من العواصم التي زارتها البعثة (باستثناء أبوجا)، التقى أعضاؤها وممثلو أفرقة الأمم المتحدة القطرية بطائفة واسعة من القيادات السياسية والعسكرية الوطنية، بمن في ذلك رئيس مالي، وبرؤساء وزراء

ووزراء وبرلمانيون وبمنظمات المجتمع المدني، وأجروا مشاورات مع أفرقة عاملة مواضيعية وتقنية مشتركة بين الوزارات. وفضلا عن ذلك، شارك أعضاء البعثة في اجتماع مشترك بين منظمات المجتمع المدني وبرلمانيين وممثلي عن الحكومة في باماكو نظمه حزب النهضة الوطنية، يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لمناقشة تأثير الأزمة الليبية على منطقتي الساحل والصحراء. وشارك ممثلون من بوركينا فاسو وتشاد والجزائر والسنغال وموريتانيا والنيجر في المناقشات، التي ركزت على المخاوف الاقليمية بشأن جميع جوانب الأزمة في منطقة الساحل.

١١ - وفي نهاية الزيارات، حصل ممثلو البعثة على إفادات من الممثل الخاص جينيت وأبو موسى، من مكتب الأمم المتحدة لأفريقيا الوسطى. ويرد مسار البعثة وقائمة بها أسماء المحاورين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

سادسا - تأثير الأزمة الليبية على الوضع السياسي والأمني والإنساني والإنمائي في البلدان المتضررة

١٣ - على الرغم من أن علاقات ليبيا مع جيرانها لم تكن دوما سلمية، فقد استثمر نظام القذافي خلال سنوات التسعينات مبالغ كبيرة من المال في منطقة الساحل. وصارت ليبيا أحد أهم شركاء تشاد الاقتصاديين، وقدَّمت دعما كبيرا ومباشرا لاقتصادَيْ مالي والنيجر، وهو ما أسهم جزئيا في رفاه المنطقة. كما جذب الاقتصاد الليبي القوي العمال من المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما من تشاد ومالي والنيجر وإلى حد أقل من موريتانيا ونيجيريا.

١٤ - وكشف استعراض لتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل في عام ٢٠١١ أن مدى ودرجة التأثير اختلفا وفقا للموقع الجغرافي والاتفاقات السياسية والاقتصادية مع نظام القذافي. وكشف الاستعراض أيضا أن استجابة منظومة الأمم المتحدة وشركائها تنوعت وفقا لعدد العائدين، والقدرات المتوافرة على الأرض، والتدخلات البرنامجية المتواصلة في المجالات المتأثرة بالأزمة. ومع ذلك، فجدير بالذكر أن الكثير من التحديات التي تواجه منطقة الساحل سابقة للتراع الليبي.

١٥ - وبينما أثرت الأحداث في ليبيا على بلدان المنطقة بأشكال مختلفة، فإن بعض العوامل تظل مشتركة وثابتة عبر أنحاء المنطقة. فقد شهدت جميع البلدان ذات الحدود المشتركة مع ليبيا تدفقا للعائدين أنهك الهياكل الاجتماعية القائمة. كما أن بعض البلدان التي ليس لديها حدود مشتركة مع ليبيا، وبشكل خاص مالي وموريتانيا، سجَّلت تدفقا للعائدين. وعلى الرغم من أن غالبية العائدين من الذكور، فإن النساء والأطفال من قاطني المجتمعات المحلية

المضيفة يعانون من الضعف البالغ، بل غالبا ما يجري إغفالهم. وتواجه النساء الكثير من القيود في إيجاد سبل التوظيف، أو الحصول على الغذاء، أو كسب العيش من الأنشطة الزراعية.

١٦ - وأثرت الأزمة سلبا أيضا على تلك البلدان من منظور إنساني، خصوصا في ضوء أزمة الأمن الغذائي والتغذية المحدقة. وتفاقم بالفعل ضعف المجتمعات المحلية في منطقة الساحل وزاد اعتمادها على المساعدة الإنسانية بفعل الآثار المضاعفة للفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وشيوع الكوارث الطبيعية مثل حالات الجفاف والفيضانات، والنمو السكاني، والأوبئة (الملاريا والكوليرا والتهاب السحايا والحصبة وشلل الأطفال)، والنزاعات العنيفة، فضلا عن محدودية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وضعف مؤسسات الدولة. وقد أضعفت الدورات المزمنة لأزمة الغذاء والتغذية صمود الأسر المعيشية وما تملكه من آليات التكيف. ونظرا لندرة الأمطار عبر قطاع الساحل، فمن المرجح بشدة أن يكون حصاد عام ٢٠١٢ أسوأ من الأعوام السابقة. وسوف يؤدي ذلك إلى مفاقمة مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية القائمة. ولذا فسوف يتعين على الأسر المعيشية تحمُّل عبء الانعدام المتزايد للأمن الغذائي وانخفاض التحويلات كمصدر للدخل.

١٧ - وحتى في ظل غياب أزمة أمن غذائي وتغذية معلنة، فإن الاحتياجات الإنسانية في المنطقة هائلة. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يموت سنويا زهاء ٢,٣ مليون طفل دون الخامسة من العمر في غرب ووسط أفريقيا. وينجم أكثر من ثلث تلك الوفيات عن سوء التغذية. وفي عام ٢٠١٠، واجه زهاء ١٠ ملايين شخص أزمة غذاء خطيرة في منطقة الساحل، بينما احتاج ٠٠٠ ٨٥٩ طفل دون الخامسة للعلاج من سوء التغذية الحاد الشديد. واستجابة لذلك، أعدت اللجنة الإقليمية الدائمة المشتركة بين الوكالات، في داكار، استراتيجية إقليمية ترمي إلى تعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية والتعافي والتنمية الطويلة الأجل من أجل كسر دورة الأزمات المتعاقبة وإيجاد حلول مستدامة للسكان المتضررين.

ألف - الشواغل الإنسانية والإنمائية

التأثير على العائدين

١٨ - بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، سجّلت المنظمة الدولية للهجرة ٠٣٠ ٢٠٩ عائدا من ليبيا، منهم ٧٦٠ ٩٥ في النيجر، و ٤٣٣ ٨٢ في مالي، و ٧٨٠ في موريتانيا. بيد أن هذه الأرقام لا تشمل العائدين ممن عبروا الحدود دون مساعدة المنظمة الدولية للهجرة. ووفقا لتقديرات الحكومات، فإن إجمالي عدد العائدين، بمن فيهم

الحالات المسجلة لدى الأمم المتحدة، يناهز ٠٠٠ ٤٢٠، من بينهم ٠٠٠ ٢٠٠ في النيجر و ٠٠٠ ١٥٠ في تشاد و ٠٠٠ ٣٠ في مالي و ٠٠٠ ٤٠ في موريتانيا.

١٩ - وأشارت عمليات التوصيف المستقلة التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في تشاد ومالي والنيجر إلى أن أكثر من ٩٥ في المائة من العائدين من ليبيا هم من الذكور، وتتراوح أعمار أغلبهم بين ٢٠ و ٤٠ عاما، ويتمتعون بمستويات تعليمية بالغة التدني. ووفّر هؤلاء عمالة يدوية منخفضة المهارة في قطاعات الزراعة والبناء والنفط والخدمات.

٢٠ - وجدير بالذكر أن عددا كبيرا من العائدين كانوا يقطنون في ليبيا على مدى أكثر من ١٠ سنوات قبل النزاع، بينما وُلد بعضهم ونشأوا هناك و لم يذهبوا مطلقا إلى بلدانهم الأصليين. وفقد أغلب العائدين مدخراتهم وممتلكاتهم وغادروا ليبيا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وفي بعض الحالات، وقعوا ضحايا للابتزاز ولانتهاكات حقوق الإنسان أثناء رحلتهم. وإضافة إلى الصدمة النفسية - الاجتماعية، فإن مشاعر العار والحرج المرتبطة بفقدان قدرتهم على الكسب وعلى إعالة أسرهم شكَّلت عقبة إضافية أمام إعادة اندماجهم وتحقيق استقرارهم اجتماعيا واقتصاديا.

التأثير على المجتمعات المحلية المضيفة

٢١ - تعود أصول أغلب العائدين إلى أشد المجتمعات المحلية فقرا وأقلها نموا في المنطقة. وقد فرضت عودتهم عبئا إضافيا على المجتمعات المحلية المضيفة الشديدة الفقر، والتي تواجه تحديات مستمرة مثل تواتر فشل المحاصيل والإنتاج الزراعي، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وانعدام الفرص الاقتصادية، وعدم كفاية البنى التحتية الصحية والخدمات التعليمية، والإقصاء الاجتماعي. وفي بعض المناطق، تواجه المجتمعات المحلية المضيفة خطر النزاعات، وشيوع الأعمال الإجرامية والعنف.

٢٢ - وكانت هجرة العمالة إلى ليبيا، في الماضي، إحدى استراتيجيات التكيف الرئيسية للمجتمعات المحلية المضيفة. فالتحويلات التي كان أولئك العائدون يرسلونها إلى بلدانهم كانت تُسهم إسهاما عظيما في تنمية مجتمعاتهم المحلية، كما كانت توفر سبلَ عيش في أوقات الأزمات. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن كل عائد كان في المتوسط يعيل أكثر من سبعة أفراد في بلده الأصلي. ولذا فإن فقدان التحويلات كان بمثابة ضربة موجعة للغاية على ضوء أزمة الأمن الغذائي والتغذية المحدقة. وفي غضون ذلك، تمثل عودتهم عبئا إضافيا على الأسر المضيفة، ولا سيما في بلدان مثل تشاد حيث تقتسم المجتمعات المحلية المضيفة بالفعل الموارد مع اللاجئين و/أو المشردين داخليا.

التأثير على إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية

٢٣ - تمتد منطقة الساحل لمساحة تفوق ٨ ملايين كيلومتر مربع، وهو ما يمثل ربع القارة الأفريقية. وتطرح هذه الأراضي الشاسعة تحديا بيئيا وجغرافيا كبيرا على إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. كما أن أسلوب العيش البدوي لسكانها يقتضي استجابة ملائمة من قِبل العمل الإنساني.

٢٤ - وقد أثر الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل سلبا على قدرة الأمم المتحدة وشركائها العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى السكان المتضررين والعمل داخل تلك المناطق. ولذا فقد علقت تلك الجهات برامجها المتعلقة بالتحصين والتغذية وغيرها من برامج الدعم لأشد المجتمعات المحلية ضعفا. وبينما توفر السلطات حراسا مسلحين للعمليات الإنسانية في مالي والنيجر، فإن ثمة اعتمادا كبيرا على خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية في الوصول إلى المجتمعات المحلية في تشاد والنيجر. وأُبلغت البعثة بأن تمويل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي تلك آخذ في النفاد، وهو ما سيكون من شأنه عرقلة العمليات الإنسانية المقررة. وأُخطرت البعثة أيضا بأن الفراغ الإنساني في بعض المناطق قد ملأه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و/أو عناصر إجرامية يفاد بأنها تسد فجوة الخدمات وتقدم المساعدة الإنسانية في المناطق النائية حيث يقل وجود الدولة أو ينعدم. وربما يتيح هذا الوضع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إقامة شبكات محتملة للتجنيد والدعم المحلي من أجل جمع المعلومات وتوريد السلاح والذخيرة وسائر التجهيزات اللوجستية.

التأثير على الاقتصاد المحلي والآثار المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية

٢٥ - كان للأزمة الليبية تأثير سلبي على صناعة السياحة في المنطقة. فالخوف من الخطف وسائر الشواغل الأمنية أبعد السياح عن زيارة بعض البلدان. وأثر هذا الوضع سلبا على الاقتصادات المحلية، ولا سيما على المشاريع الصغيرة. وأفرز تعليق الاستثمار في بلدان مثل مالي مزيدا من البطالة. وعلاوة على ذلك، تسببت الأزمة في زيادة أسعار السلع الأساسية نتيجة لارتفاع تكلفة نقل السلع التي صار يتعين نقلها من موانئ أبعد.

٢٦ - وفي النيجر، زادت نفقات الدفاع بنسبة ٦٥ في المائة بينما شهدت ميزانية الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، وما إلى ذلك) انخفاضا كبيرا. وفي موريتانيا، أُبلغت البعثة بأن أغلب العائدين قد التحقوا بأسرهم الأصلية أو جرى استيعابهم عبر التضامن الاجتماعي. وعلى الرغم من قيام مجموعات من العائدين بتنظيم احتجاجات عديدة (تطالب بوظائف

وبمزيد من المساعدات) خلال الأشهر الأولى لعودهم، فقد بدا أن التوتر انخفض نتيجة لوعود بإعادة إدماجهم قدمتها الحكومة.

مخاطر الكوارث وتغير المناخ

٢٧ - تواجه بلدان منطقة الساحل هشاشة مزمنة بسبب قابليتها للتعرض لأوجه ضعف متعددة تصيب الساحتين السياسية والاقتصادية - الاجتماعية ومجال المخاطر الطبيعية. ومؤخرا، أدت العمليات المرتبطة بتقلب المناخ وتغيره (بما تفرزه من آثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل) إلى زيادة تواتر وحجم ونطاق الكوارث الطبيعية، ولا سيما حالات الجفاف والفيضانات، وتفاقم آثارها. وبالإضافة إلى إفراط البشر في استغلال الموارد الطبيعية، تشير النماذج إلى أن تغير المناخ يفرز دورات من الجفاف، وهو ما يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي ومن ثم عدم الاستقرار الاجتماعي.

تدابير التصدي الوطنية

٢٨ - وفيما يتعلق بالعائدين، انصب أغلب تركيز العمل الإنساني على توفير مساعدات الإجلاء والنقل على نحو آمن وكريم، بما في ذلك الإيواء المؤقت، والغذاء، والرعاية الصحية. واتخذت حكومات المنطقة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الشركاء العاملين في المجال الإنساني، تدابير ملائمة لتيسير عودة مواطنيها، كما تعاونت على حماية رعايا البلدان الأخرى المارين عبر أراضيها ومساعدهم. وتباشر بعض الحكومات والمنظمات الدولية حاليا التخطيط أو تنفذ بالفعل برامج إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج الرامية إلى تيسير المراحل الأولى من إدماج العائدين. بيد أنه جرى التأكيد في اجتماعات عدة للبعثة على الحاجة إلى مزيد من الشمول في التخطيط وتوفير الموارد واتخاذ الإجراءات.

٢٩ - وبشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذية، أعلنت حكومات تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر بالفعل عن وجود أزمة وطنية وقدمت نداءات للحصول على مساعدة دولية من أجل التصدي للوضع الآخذ في التدهور. وفي الوقت نفسه، أعدت الحكومات خططا للتصدي وشرعت في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة.

تدابير التصدي الإقليمية

٣٠ - في آذار/مارس ٢٠١١، أرسلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثة تقصٍّ للحقائق إلى تونس ومصر بغية تقييم وضع مواطني غرب أفريقيا الذين فروا من الأزمة في ليبيا. وفي إثر ذلك، أعدت الجماعة مشروعا، لم يُنفّذ بعد، بتكلفة إجمالية قدرها ٤ ملايين دولار

لمساعدة المهاجرين من المنطقة على العودة إلى ديارهم. كما تعكف الجماعة حاليا على اعتماد سياستها الإنسانية الجديدة وخطة عمل إنساني ذات صلة تزمع اعتمادها في آذار/مارس ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يتيح ذلك للمنظمة الإقليمية مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتخفيف تأثير الأزمة الليبية.

التوصيات

٣١ - ترد فيما يلي توصيات لاتخاذ إجراءات فورية وعلى الصعيد الطويل الأجل.

للتنفيذ الفوري:

(أ) **على الصعيد الوطني**

- ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمة الدولية للهجرة مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في المنطقة لضمان عودة المهاجرين على نحو آمن وكريم، وتيسير دمج العائدين على الفور، ومساعدة المجتمعات المحلية المضيفة المتضررة؛
- ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تعزيز الدعم المقدم إلى الشركاء العاملين في المجال الإنساني في تعزيز التأهب تحسبا لتدهور الأمن الغذائي وأزمة التغذية. ويجب توفير القدرات الإنسانية والموارد الكافية لدعم استجابة واسعة النطاق في إطار الاستراتيجية الإقليمية بشأن التأهب لمواجهة أزمة الغذاء في منطقة الساحل والبلدان المجاورة المتضررة، التي وضعتها اللجنة الإقليمية الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الإنسانية التي يقع مقرها في داكار؛
- ينبغي تعزيز الأنظمة الأمنية للأمم المتحدة وما يرتبط بها من أنظمة في المنطقة. علاوة على ذلك، يتعين على الحكومات مواصلة تسهيل وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المناطق المتضررة. ويُطلب كذلك تعزيز المشاركة مع الجهات المانحة لضمان استمرار وتوسيع دعم رحلات خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية التي تبقى الوسيلة الوحيدة للتخفيف من حدة التحديات في معظم البلدان المتضررة. واستنادا إلى التقييمات الإقليمية، ينبغي توسيع نطاق رحلات الخدمات في المنطقة لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر؛
- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية ذات الصلة دعم مبادرات الإدماج المتعددة القطاعات للحكومات. وينبغي أن تشمل استراتيجياتها التركيز بقوة على منع نشوب التراعات والتماسك الاجتماعي والحماية، فضلا

عن دعم سبل العيش للعائدين من ليبيا والعائلات المضيفة، بشكل يتجاوز الأنشطة الزراعية والرعوية التقليدية وتوليد الدخل. وينبغي تقديم المساعدة أيضا إلى العائدين من ذوي الكفاءات من غير الزراعيين والرعاة. وينبغي استكمال المساعدة القائمة، بما في ذلك أنشطة الحماية بمبادرات الوقاية من التراعات التي تركز على مصادر التوتر بين المجتمعات المحلية المضيفة والمهاجرين الموجودين في مراكز العبور ومراكز الوصول وفي المجتمعات المحلية للعائدين. وستكون مداخلات منع الأزمات والإنعاش التي تستهدف المجتمعات المحلية الأصلية للعائدين مفيدة على المدى القصير والمتوسط. ومن الضروري أيضا تشجيع وتعزيز دور المرأة في تنمية المجتمع المحلي؛

- ومن السبل السريعة والفعالة للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي وفرص العمل للشباب في منطقة الساحل، التركيز على برامج الهياكل الأساسية الكثيفة العمالة التي تدمج التنمية التي تراعي التراع وبناء السلام. وينبغي أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار الوضع المحدد للعائدين، والمهارات التي اكتسبوها خلال وجودهم في ليبيا.

(ب) على الصعيد الإقليمي

- ينبغي توخي إنشاء منتدى دون إقليمي يتناول قضايا الأمن، والقضايا الجنائية العابرة للحدود، والقضايا الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية. وينبغي تعزيز الحوار بين الدول لتسوية وضع الطوارق ودعم مبادرات المصالحة عبر الحدود.

(ج) على الصعيد الدولي

- الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في ليبيا، بما في ذلك الحق في السلامة الجسدية، والرعاية الاجتماعية، والعمل، وتحقيق العدالة والممتلكات الشخصية.

(د) على الصعيد الطويل الأجل:

- كفالة وضع نهج إقليمي لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية اللذين يتكرر حدوثهما في منطقة الساحل يربط بفعالية المبادرات الإنسانية والإنمائية لكفالة وضع حلول مستدامة. وينبغي إجراء تحليل سبل العيش وتركيز الاهتمام على تحقيق الاستقرار وفوائد الانتعاش؛

- تعزيز الجوانب المؤسسية والسياسات والحوكمة في بلدان المنطقة لكفالة أن تشكل خططها الإنمائية وسياساتها وبرامجها عاملا في تأثير تغير المناخ من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وإجراء تقييمات عن مخاطر تغير المناخ/الكوارث لوضع برامج قطرية

وإقليمية للمخاطر على المديين القصير والطويل وصياغة برامج إقليمية شاملة متعددة الوكالات للحد من المخاطر بالمشاركة النشطة والفعالة للمرأة؛

- ينبغي أن تركز البرامج على نحو متزايد على العلاقة التي تربط بين السلام والأمن والتنمية بهدف تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلام وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة. وعلى المدى البعيد، ينبغي كذلك أن تعالج تدخلات منع النزاعات والتماسك الاجتماعي، الأمن المجتمعي وتحقيق العدالة، وخاصة بسبب ضعف هياكل سيادة القانون في مناطق العودة؛

- ينبغي للاتحاد الأفريقي والحكومات في المنطقة والمنظمات الدولية ذات الصلة تسهيل إنشاء آليات لهجرة اليد العاملة بين البلدان داخل المنطقة وخارجها بهدف تعزيز برامج الهجرة المؤقتة والتنمية وإعادة التوطين. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى مبدأ الطوعية وينبغي أن تهدف إلى ضمان استمرار حماية الناس الذين يختارون هذا الخيار.

باء – الشواغل الأمنية

انتشار الأسلحة

٣٢ – أدت الأزمة الليبية إلى تفاقم الوضع الأمني الهش في منطقة الساحل. وأشارت حكومات البلدان التي زارتها البعثة، إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لمراقبة حدودها، فقد هرِّبت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة من المخزونات الليبية إلى منطقة الساحل. ووفقا لمسؤولين وطنيين وخبراء دوليين، شملت هذه الأسلحة مقذوفات صاروخية ومدافع رشاشة مضادة للطائرات ذات أغطية واقية، وبنادق آلية وذخائر وقنابل يدوية ومتفجرات (سيمتكس)، ومدفعية خفيفة مضادة للطائرات (ذات عيارات خفيفة مزدوجة الماسورة) محمولة على مركبات. كما أشاروا إلى إمكانية نقل المزيد من الأسلحة المتطورة مثل صواريخ أرض – جو، ومنظومة دفاع جوي محمولة إلى المنطقة، لكن لم يُقدَّم أي دليل على وجودها أو استعادتها.

٣٣ – وأشارت بعض السلطات إلى أن العائدين قد هربوا بعض هذه الأسلحة إلى منطقة الساحل، وبخاصة المقاتلين السابقين، الذين كانوا إما أعضاء في الجيش الليبي النظامي أو من المرتزقة خلال النزاع. وقد تكون بعض الأسلحة مخبأة في الصحراء وقد تباع إلى جماعات إرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومنظمة بوكو حرام أو إلى منظمات إجرامية أخرى. وأشارت أيضا إلى الزيادة التي طرأت على تجارة الأسلحة في بعض بلدان غرب أفريقيا.

٣٤ - وذكر مسؤولون في بعض البلدان التي تمت زيارتها، ولا سيما تشاد وموريتانيا والنيجر، أنهم حققوا نجاحا نسبيا في الحد من تدفق الأسلحة إلى أراضي بلدانهم بسبب الإجراءات الأمنية الصارمة المنفذة منذ بداية الأزمة الليبية، بما في ذلك من خلال نشر قوات إضافية في مواقع استراتيجية على طول حدودها. وكمثال على ذلك، تمكّن الجيش وقوات الأمن في نيجيريا، أثناء مواجهات مع بعض المقاتلين العائدين وتجار أسلحة وإرهابيين من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من احتجاز أسلحة وذخائر ومتفجرات يشتبه بأن مصدرها المخزونات الليبية.

٣٥ - وفي حالة مالي، أبلغ ممثلو الحكومة البعثة بأنهم يشاركون في حوار مع العائدين المسلحين، ولا سيما الطوارق في مالي، لتشجيعهم على تسليم أسلحتهم طوعا.

٣٦ - وشدد جميع المحاورين الوطنيين والدوليين على ضرورة وضع نهج إقليمية أكثر تنسيقا لمواجهة نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة عبر الحدود ومنع استخدامها للتحريض على العنف المسلح في منطقة الساحل، أو دعم حركات التمرد القديمة في النيجر ومالي.

التهديدات الإرهابية

٣٧ - طرأت مؤخرا زيادة في الأنشطة الإرهابية والإجرامية في منطقة الساحل، شملت خطف أشخاص غربيين للحصول على فدية واشتباكات مسلحة مع قوات الأمن. ويشكل احتمال قيام الجماعات الإرهابية أو الإجرامية، بتجنيد الشباب العاطلين عن العمل والعائدين، وخصوصا تنامي خطر التطرف، مصدر قلق متزايد.

٣٨ - ومنذ عام ٢٠٠٣، أُخذ ٥٣ شخصا رهائن على يد جماعات إرهابية في منطقة الساحل، مثل الجماعة السلفية للدعوة والقتال السابقة، التي أصبحت حاليا القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي كانت تعمل غالبا في مناطق الساحل الشمالية، لكنها وسّعت عملياتها مؤخرا لتشمل أجزاء أخرى في المنطقة، كما يتضح من اختطاف مواطنين فرنسيين اثنين في نيامي، في أوائل عام ٢٠١١، وعمليات الخطف الأخيرة التي جرت في منطقتي همبوري وتمبكتو في مالي. وأبلغ بعض المسؤولين ممثلي البعثة مستوى معين من التعاون في بعض المناطق بين مهربي المخدرات وأعضاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لا سيما فيما يتعلق بفرض الضرائب غير المشروعة في بعض أجزاء مالي.

٣٩ - وعلى الرغم من التعاون الواضح بين الجماعات المختلفة، أبرز المسؤولون التوتر القائم بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبعض جماعات الطوارق في بعض المناطق. وأشاروا إلى الإعلان الذي أدلى به الناطق باسم الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ١٩ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي أشار فيه إلى نية جماعته بطرد أعضاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أراضيها. واستنادا إلى ما قاله الناطق، فإن أي ارتباط بالقاعدة يشوّه سمعة جماعته ويعوق تنمية منطقتهم. وأعلن عن استعداد جماعته لمحاربة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إذا ما منح تلك الجماعة الدعم السياسي والمالي.

٤٠ - وجرى مؤخراً انتشار للجماعات الإرهابية في المنطقة. وشمل ذلك الإعلان الذي أدلى به إياد غالي، أحد قادة تمرد الطوارق في عام ١٩٩١، لإنشاء الحركة الجهادية ''أنصار الدين'' في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، لإنشاء حركة جهادية جديدة تدعى جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وأعلنت الجماعة الأخيرة مسؤوليتها عن خطف ثلاثة من العاملين في تقديم المعونة الأوروبيين في مخيم للاجئين الصحراويين في تندوف، الجزائر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وشدد جميع المحاورين الوطنيين والدوليين على ضرورة اتباع نهج شامل وإقليمي لمكافحة الإرهاب في مواجهة حركة التنقل الشديدة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أنحاء المنطقة.

٤١ - وخلال اعتراض قافلة في النيجر، احتُجزت كميات كبيرة من المتفجرات من مادة سمتكس (٦٤٥ كلغ) و ٤٤٥ صاعقاً وزعمت السلطات النيجرية أن تلك المتفجرات كانت متجهة إلى معسكرات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي. وربما يشير هذا الاحتجاز إلى أن الجماعات الإرهابية تحصل على الأسلحة والمتفجرات من المخزونات العسكرية الليبية.

٤٢ - وأُبلغ ممثلو البعثة أن بوكو حرام، التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الإرهابي، في جملة أمور، على دار الأمم المتحدة في أبوجا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، تشكل أيضا تهديدا للمنطقة. وذكر أن وجودها يشكل مصدر قلق لمعظم البلدان في المنطقة. وفي النيجر مثلاً، يشكل تطرف الشباب مصدر قلق كبير في الجنوب حيث قال المتحاورون إن تنظيم بوكو حرام ينشط في مجال نشر أيديولوجيته والدعاية لها، وأنه نجح، في بعض الحالات، في إغلاق المدارس العامة. كما أُبلغ ممثلو البعثة أن بوكو حرام على علاقة مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن بعض أعضائها من نيجيريا وتشاد تلقوا تدريبات في معسكرات القاعدة في مالي خلال صيف عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن بوكو حرام قد ركّزت أعمالها الإرهابية داخل نيجيريا، فقد ألقي القبض على سبعة من أعضائها وهم يجتازون حدود النيجر ومالي وبحوزتهم وثائق عن تصنيع متفجرات ومنشورات دعائية، وأسماء وبيانات عن أعضاء التنظيم الذين يزعمون أنهم يخططون للقاء بهم. وفي حين اعتبرت

السلطات النيجيرية هذه الجماعة خطرا وطنيا لا صلة لها بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فقد أصبحت مصدر قلق متزايد لبلدان المنطقة.

الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٤٣ - يشكل شريط منطقة الساحل — الصحراء منذ أمد بعيد منطقة يزدهر فيها الاتجار غير المشروع مع مالي وموريتانيا والنيجر في مركز طرقها الرئيسية. وأصبح ظهور المخدرات مؤخرا من بين المواد المهربة والمتجر بها يشكل سببا لقلق متزايد، بسبب آثارها المزعزعة للاستقرار في المنطقة. كما يعتقد أن زيادة تدفق الأسلحة إلى المنطقة يزيد من أنشطة الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. ووفقا لبعض المتحاورين في مالي، ازدادت الجرائم مثل سرقة السيارات والهجمات المسلحة في الجزء الشمالي من البلد بسبب توافر الأسلحة.

إدارة الحدود والتعاون الحدودي

٤٤ - يختلف مستوى حماية الحدود والرقابة عليها بشكل واسع ضمن المنطقة. وقد أبلغت السلطات التشادية والموريتانية البعثة بأن حدودهما تلقت تعزيزا حتى قبل بداية الأزمة الليبية، وأن وحدات عسكرية خاصة أرسلت لتعقب تحركات المشتبه بهم من الأشخاص والجماعات. وناشدت السلطات في مالي والنيجر المجتمع الدولي للمساعدة في حماية حدود البلدين وتأمينها. وذكر كثير من المسؤولين أنهم لا يملكون الوسائل اللازمة لتعقب الأسلحة المتداولة، سواء كانت متجهة إلى بلدهم أو تمر عبرها. وأعربوا عن القلق من احتمال إخفاء كميات كبيرة من الأسلحة في أراضيهم، وطلبوا المساعدة من أجل التعرف عليها وجمعها. وأعربوا أيضا عن قلقهم لعدم قيام السلطات الليبية بحماية حدودهم.

٤٥ - وبعض المناطق الحدودية، ولا سيما الواقعة بين تشاد وليبيا، مليئة بالألغام، وخاصة منطقة تيبستي في تشاد، والكثير من مسالكها غير معروفة بشكل جيد، مما يشكل خطرا كبيرا. وقد طلبت حكومة تشاد المساعدة على إزالتها.

٤٦ - وفي حين أن المسائل المتعلقة بأمن الحدود لا تُدمج تحديدا في الاستراتيجيات الوطنية، فقد أُبلغت البعثة بأن سلطات الحدود في معظم البلدان تفتقر إلى القدرات البشرية والقدرات اللوجستية الحديثة. ولا توجد هياكل أساسية مناسبة مثل معدات الكشف وأجهزة الفحص، ولا تستخدم أساليب الاستخبارات لمكافحة الاحتيال. وإدارات الجمارك في المنطقة ليست مجهزة بقواعد بيانات وطنية توثق فيها المخالفات وعمليات الضبط. وفي هذا الصدد، أُبلغت البعثة بأن عددا كبيرا من العائدين جاء بدون وثائق لإثبات الهوية على النحو المطلوب.

وكذلك تصعب السيطرة على الحركة الكبيرة والمتكررة للعمال الذين يعبرون الحدود، ولا يملك الكثيرون منهم وثائق لإثبات الهوية.

٤٧ - وتعد الدوريات المنسقة مع النظراء في البلدان المجاورة من الممارسات الجيدة، وأُعلم المشاركون بأن التعاون يجري عمليا لدرجة ما في هذا الصدد. ولكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة. وذكر عدد من المحاورين مبدأ ”المطاردة الحثيثة“، الذي يسمح لقوات الأمن في بلد معين بعبور الحدود الدولية لملاحقة إرهابيين مشتبه بهم، ولكن تطبيق هذا المبدأ يتباين، كما أنه لا يستند دائما إلى اتفاقات ثنائية. ويبقى من الضروري أيضا التصدي لإحساس الإهمال الذي يشعر به سكان المناطق القريبة من الحدود، فهم يعتبرون أنفسهم في كثير من الأحيان منسيين ومنبوذين. وقد طلبت السلطات الدعم في إنشاء مراكز حدودية وتعزيز برامج التنمية في تلك المناطق، بما في ذلك بناء المدارس والمرافق الطبية. وعلاوة على ذلك، تغيب مؤسسات الدولة بما في ذلك برامج مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة من المناطق الحدودية.

التعاون بين أجهزة الشرطة والقضاء

٤٨ - خلال المناقشات التي جرت مع أجهزة الشرطة والأمن في البلدان التي زارتها البعثة، لاحظ المشاركون غياب التنسيق الوطني وآليات الاتصال اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وفي غياب وجود آليات من هذا القبيل ستشكل معالجة آثار الأزمة الليبية على النحو الملائم، بما في ذلك زيادة العنف المسلح، تحديا كبيرا لبلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، زارت البعثة وحدة متخصصة من الشرطة القضائية في النيجر، غايتها منع ومكافحة الإرهاب وتعمل تحت إشراف المدير العام للشرطة الوطنية. ويعد هذا الجهاز مثالا جيدا جدا على تنفيذ التعاون بين أجهزة الشرطة والقضاء على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن المقرر أن تُنشأ إدارات مماثلة للشرطة القضائية في مالي وموريتانيا. وتعمل وحدات الشرطة القضائية هذه تحت سلطة أعضاء نيابة عامة متخصصين في مكافحة الإرهاب، ويمكنها أن تتعاون تعاونا تاما على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الإنتربول، وذلك في إطار آلية التعاون القضائي وسيادة القانون.

٤٩ - ويعتبر النهج القضائي لمكافحة الإرهاب عنصرا أساسيا لإتاحة التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأشارت البعثة خلال محادثاتها مع المسؤولين إلى مواقف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب وضرورة الالتزام بأعلى معايير احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، أنشأت دول غرب أفريقيا آليتين للتعاون في مسائل الشرطة، هما لجنة رؤساء أجهزة الشرطة في غرب أفريقيا ولجنة رؤساء

الأجهزة الأمنية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولكن العضوية في هاتين الآليتين تقتصر على الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا تشمل بعض دول منطقة الساحل كتشاد والجزائر وموريتانيا. وقد وقَّعت بعض الدول أيضا على اتفاقات ثنائية لتعاون الشرطة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٥٠ - وأكد مسؤولون من وزارة العدل في مالي على ضرورة تعزيز التعاون القضائي الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إطار عمل الهيئة القضائية الإقليمية لدول منطقة الساحل، الذي يجري وضعه بين بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولأن الإطار القانوني للتعاون الدولي في المسائل الجنائية قائم بالفعل، فينبغي أن تركز المساعدة التقنية على بناء القدرات. وفي هذا الصدد، لاحظت البعثة أن معظم المشاكل هيكلية وعميقة الترابط وتلزم معالجتها بواسطة نهج شامل، مع احترام التوازن بين الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمن وتلك الموجهة نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥١ - ونظرا لأن بلدان المنطقة لا تقوم بتسليم المجرمين من مواطنيها، فقد لاحظت البعثة أنه ينبغي للدول التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب وإدراجها في قوانينها الوطنية. علاوة على ذلك ينبغي تطبيق مبدأ ”إما التسليم أو المحاكمة“، ولا سيما في ما يتعلق بجرائم الإرهاب وغيرها من الجرائم الخطيرة، وذلك وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يقتضي من الدول ضمان تقديم جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية إلى العدالة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تستخدم بعض صكوك مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كأساس للتعاون القضائي.

تدابير التصدي الحالية والآليات القائمة

٥٢ - أنشأت دول منطقة الساحل عددا من البرامج والآليات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك لمعالجة الشواغل الأمنية في المنطقة.

تدابير التصدي الوطنية

٥٣ - في مالي، وضعت الرئاسة في عام ٢٠١١ برنامج طوارئ ليعالج على وجه التحديد الحالة في مناطقها الشمالية. ويتألف البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في الشمال من أركان أمنية وإنمائية. ويهدف البرنامج إلى تقديم مساعدة ملموسة من حيث تحسين الهياكل الأساسية والخدمات العامة في المناطق الشمالية الفقيرة والمعزولة. ويهدف أيضا إلى

إنشاء وجود عسكري وأمني دائم. ويجري تنفيذ هذه المبادرة بدعم مالي من الشركاء الدوليين. ولكن كانت هناك بعض حالات التعبير عن القلق بشأن انعدام المشاركة والحوار مع المجتمعات المحلية خلال تنفيذها، وبسبب المشكلات المتعلقة بالإدارة. وأُعرب أيضا عن القلق بشأن تركيز البرنامج على الأمن.

٥٤ - كذلك، قامت وزارة الأمن الداخلي والحماية المدنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتدشين مبادرة تشاركية إدارة الأمن والسلام، على نحو ديمقراطي في مالي، وتسعى المبادرة إلى معالجة العلاقة بين الأمن والتنمية والإدارة في مالي عن طريق تشجيع الحوار مع المجتمعات المحلية. ويجري تنفيذ هذه المبادرة كجزء من سياسة الأمن الوطني التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد أثيرت انتقادات بسبب عدم التنسيق بين البرنامجين.

٥٥ - وفضلا عن ذلك، يعتبر تعزيز الحوار والتواصل بين حكومة مالي ومجتمعات الطوارق المحلية في شمال مالي، وكذلك فيما بين مجتمعات الطوارق المحلية المختلفة، عنصرا جوهريا لضمان التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية، ولإعادة توطيد سلطة الدولة بشكل فعلي في الشمال.

٥٦ - وقد وضعت عدة بلدان في منطقة الساحل، بما في ذلك مالي وموريتانيا، برامج وطنية متكاملة للتصدي للجرائم المنظمة عبر الوطنية، ولمكافحة غسل الأموال وتمويل الجماعات الارهابية. وفي هذا الصدد، عززت حكومة النيجر عدة مؤسسات مثل الهيئة العليا لتوطيد السلام، واللجنة الوطنية لمراقبة وجمع الأسلحة غير المشروعة ووحدة الشرطة القضائية المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة لجنة مخصصة في مكتب رئيس مجلس الوزراء.

تدابير التصدي الإقليمية

٥٧ - على الصعيد الإقليمي، أنشأت بلدان منطقة الساحل الهيئة القضائية الإقليمية التي أضفت الطابع المؤسسي على التعاون القضائي في المنطقة. وتشمل هذه الهيئة في الوقت الحاضر بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، مع احتمال انضمام بلدان أخرى في منطقة الساحل إلى المبادرة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، يجري تناول الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب عن طريق استراتيجية مشتركة وضعتها الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر. وستُدعى بوركينا فاسو وتشاد ونيجيريا لحضور الاجتماعات المقبلة، ومن الممكن أن تنضم إلى البلدان الأربعة في المستقبل القريب. وتحدد الاستراتيجية ترتيبات ومبادئ للتعاون دون الإقليمي من أجل الأمن والتنمية على أربعة أصعدة: المشاورات السياسية المنتظمة، والتعاون العسكري (لجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان)؛ والتعاون في مجال الاستخبارات (وحدة الدمج والاتصال)؛ والتعاون الاقتصادي. ولا يمكن أن تقتصر إجراءات مكافحة الإرهاب على

العمل العسكري وحده، فإجراءات الشرطة ضرورية أيضا. وأشار المحاورون الوطنيون في البلدان التي زارتها البعثة إلى إمكانية إنشاء مكتب للتعاون الإقليمي عبر الصحراء في مسائل الشرطة، وذلك في إطار لجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان.

٥٨ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد وزراء العدل الأفارقة، في الرباط، اتفاقية تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية في مجال مكافحة الإرهاب، التي تنتظر التصديق عليها. ويدرس الاتحاد الأفريقي أيضا إمكانية تطبيق مذكرة توقيف على نطاق القارة واعتماد اتفاقية أفريقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

٥٩ - ووضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برنامجها المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وذلك لمواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء الدول الأعضاء فيها. ولكن البرنامج تعرض للانتقاد واعتبر غير فعّال ويتوقع إنهاؤه تدريجيا بحلول نهاية عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، تشكل خطة العمل الإقليمية التي تنفذها الجماعة للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات (٢٠٠٨-٢٠١١) أداة مناسبة، ولكن تنفيذها يقتصر على غرب أفريقيا.

٦٠ - وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأفريقي بعض الصكوك لمنع ومكافحة الإرهاب. وتوفر بعض هذه الصكوك التي صدقت عليها الدول المعنية، مثل القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب، إطارا قانونيا سليما يمكن على أساسه تعزيز التعاون القائم. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب محفلا للتفاعل والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والآليات الإقليمية، ويجري ذلك من خلال شبكته المؤلفة من مراكز التنسيق الوطنية والإقليمية (نظام الإنذار المبكر في القارة لمكافحة الإرهاب) الذي تنتسب إلى عضويته جميع البلدان التي زارتها البعثة. واتخذ أيضا خطوات لتوفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء، وذلك بتطوير الخبرات الفنية في عدد من مجالات مكافحة الإرهاب، من خلال الدورات التدريبية الفنية والندوات. وعلاوة على ذلك، ذُكر أن الاتحاد الأفريقي يدرس إمكانية تطبيق مذكرة توقيف على نطاق أفريقيا. وأُبلغت البعثة بأن الاتحاد الأفريقي ينظر أيضا في إمكانية اعتماد اتفاقية أفريقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين.

٦١ - وفي تشاد أنشئت المفرزة الأمنية المتكاملة وهي جهاز أمني يتكون من خليط من أفراد الجيش والشرطة، وكان ذلك في البدء في إطار مهمة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل المساعدة في ضمان الأمن في مناطق العمليات الإنسانية التي تفتقر إلى هياكل الدولة. ولا تزال هذه الأداة تعمل من خلال برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتحتاج إلى دعم مستمر من الجهات المانحة.

٦٢ - وأنشأ المجتمع الدولي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المعني بمنطقة الساحل (الفريق العامل لمنطقة الساحل)، الذي تشترك في رئاسته الجزائر وكندا، وسيعمل على وضع برامج للمساعدة التقنية لدول المنطقة.

التوصيات

٦٣ - ترد فيما يلي توصيات للتنفيذ الفوري.

(أ) على الصعيد الوطني

‘١’ ينبغي للجهات الفاعلة الوطنية أن تقوم، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما عند الاقتضاء، بما يلي:

- وضع آليات ملائمة لمراقبة وضمان أمن الحدود الوطنية عبر منطقة الساحل، بما في ذلك نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذ برامج وطنية لجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛
- تنفيذ جميع التدابير القانونية والإدارية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والصكوك القطرية والقارية والدولية ذات الصلة؛ وينبغي أن تكون هذه التدابير متماشية أيضا مع الصكوك القائمة في مجالات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي؛

‘٢’ ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

- دعم جهود الحكومات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والشبكات الإرهابية عن طريق بناء القدرات وتقديم المساعدة المالية (الثنائية أو المتعددة الأطراف) للمؤسسات المعنية. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتحديد مجالات للتعاون ونشر خبرائهما بأسرع ما يمكن؛

‘٣’ ينبغي للجهات الفاعلة الوطنية أن تقوم، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما عند الاقتضاء، بما يلي:

- التشجيع على وضع استراتيجيات وطنية شاملة، بما في ذلك إنشاء مراكز تجميع، استنادا إلى مراكز التنسيق الوطنية المنشأة من أجل تيسير تبادل المعلومات والتنسيق والعمليات المشتركة؛

- التشجيع على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية كلية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك معالجة تظلمات السكان ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٦)؛

'٤' ينبغي لجميع الدول:

- أن تحرص على حماية حقوق المهاجرين ورعايا البلدان الثالثة الذين يقيمون في أراضيها أو يمرون عبرها؛

(ب) على الصعيد الإقليمي

'١' ينبغي للآليات الإقليمية ودون الإقليمية أن تقوم بما يلي:

- التشجيع على التعاون وتنفيذ الاستراتيجيات والآليات الأمنية القائمة وتعزيزها، بما يشمل السلطات الليبية؛ وتعزيز إدارة أثر الأزمة الليبية، بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل جميع البلدان المتأثرة في المنطقة برمتها؛
- ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس اتفاقات ثنائية؛
- تشجيع جهود تنفيذ العمليات الرامية إلى تعزيز فعالية مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز مراقبة الحدود، بما في ذلك بناء القدرات ورفع مستوى اللوجستيات؛
- تشجيع تبادل المعلومات الأمنية، لا سيما فيما يتعلق بعمليات ضبط الأسلحة، من خلال النظم القائمة لتبادل المعلومات مثل مركز الدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب (الاتحاد الأفريقي)، ووحدة الدمج والاتصال، والمكتب المركزي الوطني التابع للإنتربول، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا؛

'٢' ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بما يلي:

- مواصلة المتابعة ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ مقررات مجلس الاتحاد الأفريقي وغيره من الهيئات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وتشجيع الجهود التعاونية مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، لا سيما لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ج) على الصعيد الدولي

‘١’ ينبغي للأمم المتحدة والشركاء من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف أن تقوم بما يلي:

- دعم الحوار وجهود التفاهم بين المجتمعات وبين الأديان وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٦) وبالتحديد قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)؛
- دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة ومقاومة جاذبية الإرهاب وتجنيد الشباب على أيدي الإرهابيين وسائر الجماعات الإجرامية، بوسائل تشمل الدعم لعمالة الشباب والتدريب التثقيفي؛
- مواصلة دعم وتعزيز قدرة الدول على حماية حدودها وإزالة الألغام الأرضية؛

‘٢’ ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، على وجه السرعة، بما يلي:

- تعزيز قدراتها الأمنية ووجودها في الميدان؛
- دعم وتعزيز مبادرة الفريق العامل المعني بمنطقة الساحل التابع للمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب؛
- تشجيع تبادل المعلومات والتحليلات ذات الصلة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية تعزيز القدرة على الإنذار المبكر؛
- تشجيع الدول على إدراج أحكام صكوك مكافحة الإرهاب ذات الصلة ومبدأ ”إما التسليم وإما المحاكمة“ في قوانينها الوطنية، لا سيما فيما يتصل بالإرهاب وسائر الجرائم الخطيرة وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يقتضي من الدول الأعضاء أن تكفل تقديم جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية للمحاكمة؛

‘٣’ ينبغي للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقوما بما يلي:

- مواصلة جهودهما الرامية إلى حشد الموارد لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال الأفارقة المهاجرين في مجتمعاتهم، بما في ذلك تنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات؛ وحث السلطات الليبية على ضمان سلامة العمال الأفارقة المهاجرين.

سابعا – ملاحظات ختامية

٦٤ – نتيجة للأزمة، أُجبر الملايين من المهاجرين الاقتصاديين، لا سيما المهاجرون من تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وبلدان أفريقية أخرى، على الفرار من ليبيا والعودة إلى مجتمعاتهم التي غادروها بحثا عن أحوال معيشية أحسن. وبين ليلة وضحاها، وجدت حكومات المنطقة نفسها أمام هذه الأزمة في وضع كان في الأصل محفوفا بالتحديات الإنسانية والإنمائية والأمنية. ومن هذه التحديات تدفق اللاجئين العائدين إلى أوطانهم وتهريب الأسلحة من المخزونات الليبية والأنشطة الإرهابية وبطالة الشباب والاتجار بالمخدرات والبشر وزيادة مفاجئة في الإجرام. كما تواجه المنطقة أزمة محدقة في مجال الغذاء والتغذية.

٦٥ – ورحب قادة المنطقة وأشادوا بمبادرة الأمين العام لنشر البعثة، باعتبار أنها جاءت في الوقت المناسب. وأعربت جهات كثيرة عن تقديرها وتشجيعها للرمز الذي يمثله عمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. واكتشفت البعثة، لا سيما لدى القادة المدنيين والسياسيين في المنطقة، انفتاحا ملحوظا للحوار بشأن التحديات التي يواجهونها. وأبدت بعض البلدان إرادة سياسية على أعلى المستويات للتصدي لهذا الوضع وخصصت موارد كبيرة لهذا الغرض.

٦٦ – ولاحظت البعثة أن هناك تقديرا كبيرا للجهود المتعددة الأطراف والمتواصلة التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع البلدان التي زارتها. وبالمثل، اتخذت حكومات البلدان المتأثرة ومنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة وغير ذلك من الجهات المعنية الثنائية والمتعددة الأطراف عدة مبادرات للتصدي لهذه المسائل. وتعالت دعوات قوية لتقدم الأمم المتحدة الدعم لهذه المبادرات الجارية والنظر في طرق عملية وملموسة لتعزيز هذه الجهود، بتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق على جميع المستويات. وسيكفل ذلك ألا تؤدي تداعيات الصراع الليبي إلى زيادة حدة التوترات القائمة، وبالتالي إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة.

٦٧ – ولاحظت البعثة تصميم مختلف الحكومات على مواجهة هذه التحديات، وبصفة خاصة التهديد عبر الوطني الذي يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام وسائر الجماعات الإجرامية وكذلك انتشار الأسلحة. غير أن من الواضح أن القدرات الوطنية والمحلية لهذه الحكومات متفاوتة ومحدودة عموما. ولذلك، فقد خلصت البعثة إلى أن معظم البلدان لا تستطيع التصدي لهذه التهديدات بمفردها. وعلى الرغم من وضع آليات إقليمية لمعالجة هذه المشاكل، فإنها تفتقر إلى الوسائل الكفيلة بأداء مهامها على نحو ملائم.

ومع ذلك، أكد قادة المنطقة على ضرورة إيجاد حلول محلية وإقليمية للمشاكل بدعم من المجتمع الدولي.

٦٨ - وخلصت البعثة إلى أنه ينبغي مراعاة الأسباب الجذرية لمشاكل المنطقة في أي استراتيجية فورية أو طويلة الأجل لتخفيف أثر الأزمة الليبية. ولذا، فإن التوصيات الرئيسية للبعثة تندرج في خمس فئات على النحو التالي:

(أ) على الصعيد الوطني، دعم بناء القدرات للمبادرات الجارية التي تتخذها الحكومات تصديا للأزمات الملحة في منطقة الساحل؛ ودعم جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لا سيما في تحقيق اتساق أفضل لتنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية؛

(ب) على الصعيد الإقليمي، ضمان تقديم الدعم لتعزيز الآلية الإقليمية القائمة، من خلال عملية لبناء القدرات وتعزيز ترتيبات التنسيق. وينبغي العمل على سبيل الأولوية بشأن مسائل مثل مراقبة الحدود وتبادل المعلومات عن الأنشطة عبر الحدود كتهريب الأسلحة والمواد والاتجار بالبشر؛

(ج) على الصعيد الدولي، ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة قيادة برنامج لحشد مزيد من الدعم الدولي لمنطقة الساحل، من أجل مواجهة تحديات انعدام الأمن البشري وتخلف النمو. وقد حُدِّدت هذه المجالات كمجالات قد يساعد فيها برنامج شامل لمشاركة المجتمع الدولي، بما في ذلك مشاريع سريعة الأثر، على معالجة مسائل مثل بطالة الشباب ومعالجة المسائل قصيرة الأجل وطويلة الأجل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذية وغير ذلك من جوانب الضعف؛

(د) إضافة إلى ذلك، أُوصي بوضع إطار شامل يضم جميع البلدان المتأثرة بطريقة منسقة لمناقشة الحلول وطرحها. ورغم اختلاف العضوية الإقليمية (ينتمي كل من النيجر ونيجيريا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتشاد عضو في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وموريتانيا ليست عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بينما تقع الجزائر في منطقة المغرب العربي)، فإن البلدان كلها ترغب في العمل بطريقة أكثر تنسيقا. وعلاوة على ذلك، فليس لأي من مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، وهي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولاية شاملة تغطي منطقة الساحل الواسعة. بيد أن من المهم أن تشارك هذه المكاتب في أي مبادرة مقبلة بشأن منطقة الساحل.

٦٩ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها العميق لجميع الحكومات والقادة في المنطقة، الذين جادوا بوقتهم وقدموا أفكارا بشأن تنفيذ ولايتها. ويشعر أعضاء البعثة أيضا بالامتنان للدعم الذي قدمه لجميع المشاركين الممثل الخاص للأمين العام، سعيد جينيت، والزملاء في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وكذلك منسقو الأمم المتحدة المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. فقد أسهمت مساعدتهم السخية والجماعية، لا سيما في دول الساحل الأربع، بشكل كبير في سير أعمال البعثة بسلاسة. ويعرب المشاركون في البعثة عن امتنانهم لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧٠ - وأخيرا، يعرب أعضاء بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات للأمين العام ولرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الامتنان لمنحهم الفرصة للمشاركة في البعثة. ويناشدون بقوة قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التحرك عاجلا لقيادة الجهود الرامية إلى تعبئة الدعم الدولي لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

سام باساي إيبوك، نائب مدير، شعبة أفريقيا الثانية، إدارة الشؤون السياسية – رئيس الوفد
السفير كي دولاي كورنتان، رئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في نجامينا تشاد

دانيلسون لوبيز دا روزا، موظف للشؤون السياسية، شعبة أفريقيا الثانية، إدارة الشؤون السياسية

كاسبر إيجي، موظف معاون للشؤون السياسية، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

جان فيليب مورانج، موظف قانوني، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

أوجينيوس أوزينسكاس، خبير إدارة الحدود، إدارة عمليات حفظ السلام، برينديزي، إيطاليا

إيلي دييغ، مستشار أقدم في مجال السياسات، وحدة إصلاح قطاع الأمن، مكتب دعم بناء السلام

ألفريد نبيتا، موظف شؤون إنسانية، شعبة أفريقيا الثانية، قسم التنسيق والاستجابة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

رودولفو جوكوندو كازيميرو، رئيس المكتب الإقليمي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، داكار، السنغال

ماكس شوت، موظف شؤون إنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المكتب الإقليمي، داكار

جاهال رابيساهالا دي مريتنس، المنسق العالمي، مجموعة الفريق العامل في مجال الانتعاش الاقتصادي، مكتب منع الأزمات والتعافي منها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف

ألكسندر شميت، الممثل الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، داكار

دامين راي، خبير في مجال منع الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، داكار

داه خطار، منسق برامج، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نواكشوط

نيكولاس غينارد، مستشار في مجال إصلاح قطاع الأمن، رئيس قسم إصلاح قطاع الأمن، مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، داكار

فرانسيسك ريفويلتو – لاناو، موظف للشؤون السياسية، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

إيغور زفيتلكوفسكي، خبير في مجال المراحل الانتقالية والانتعاش، إدارة عمليات الطوارئ، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف

لخضر منير إدريس للآّلي، رئيس وحدة الإنذار والوقاية، المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الجزائر العاصمة

المرفق الثاني

مسار تنقلات الوفد وقائمة المحاورين

مالي (٨–١١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١١)

المحاورون الوطنيون

رئيس جمهورية مالي

رئيس الوزراء

وزير الشؤون الخارجية

وزير المالية

وزير الميزانية

وزير الأقاليم والإدارة المحلية

وزير الأمن الداخلي والحماية المدنية

المحاورون الدوليون

ممثلو الاتحاد الروسي، البرازيل، جنوب أفريقيا، الصين، الهند

ممثلو الاتحاد الأوروبي، إسبانيا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، لكسمبرغ، هولندا

ممثلو سويسرا، النرويج، اليابان

ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية

ممثلو بوركينا فاسو، تشاد، تونس، الجزائر، السنغال، غينيا، ليبيا، موريتانيا، النيجر

فريق الأمم المتحدة القطري

منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية

المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني وممثلو المجتمعات المحلية في شمال مالي

النيجر (١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

المحاورون الوطنيون

وزير العدل

وزير الداخلية

الأمين العام لوزارة التخطيط

نائب الأمين العام لوزارة الدفاع

المدير العام للتوثيق والأمن الوطني

نائب رئيس مكتب رئيس الوزراء

ممثلو الوزارات التقنية

السلطة العليا لتوطيد السلام

اللجنة العليا لتجميع الأسلحة المحظورة ومراقبتها

المحاورون الدوليون

ممثلو تشاد، الجزائر، الصين، فرنسا، مالي، موريتانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية، الاتحاد الأوروبي

ممثلو منظمة أوكسفام الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود

فريق الأمم المتحدة القطري

منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية

تشاد (١٥-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

المحاورون الوطنيون

رئيس الوزراء

وزير الشؤون الخارجية

وزير حقوق الإنسان

وزير الإدارة الإقليمية

وزير الأمن

اللجنة المشتركة بين الوزارات

المحاورون الدوليون

ممثلو الاتحاد الروسي، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية

فريق الأمم المتحدة القطري

منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية

موريتانيا (١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

المحاورون الوطنيون

رئيس الوزراء

وزير الشؤون الخارجية

وزير الداخلية

وزير الاقتصاد والتنمية

الوزير المفوض لحقوق الإنسان

رئيس مجلس الشيوخ

رئيس الجمعية الوطنية

قائد أركان الجيش

المحاورون الدوليون

ممثلو الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، السنغال، غامبيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

فريق الأمم المتحدة القطري

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية

نيجيريا (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

المحاورون الوطنيون

وزير الدفاع

المحاورون الإقليميون

مفوض شؤون التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
